الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية-قسم الحقوق

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن د/ ليلى بن حليمة

قد شارك(ت) في أشغال الندوة التكوينية الدكتورالية حول : آليات التحكم في إنجاز البحث في ظل القانوني الرقمنة

يوم 25 اكتوبر 2022 بكلية الحقوق والعلوم السياسية

بمداخلة بعنوان: الأمانة العلمية في الدراسات القانونية"

رئيسة لجنة التكوين في الدكتوراة

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
شعبة الحقوق
ا.د/ ضريفي نادية

عميد الكلية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
نيابة مكتبة الحقوق والعلوم السياسية بالنيابة

ا.د/ لجلط فواز

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف-المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

لجنة التكوين في الدكتوراه

الندوة التكوينية الدكتورالية بعنوان:

آليات التحكم في إنجاز البحث القانوني في ظل الرقمنة

يوم الثلاثاء:25أكتوبر 2022

الساعة التاسعة صباحا

بقاعة المرحوم بن حميدوش نور الدين

الرئيس الشرفي: الأستاذ الدكتور فواز لجلط
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

البحث العلمي عملية تسير وفق خطوات علمية مضبوطة معتمدة أكاديميافي المؤسسات الجامعية على اختلاف تخصصاتها، ومن أهم خصائصه أنه حركي متجدد، فكل علم من العلوم يخضع لتحقيقه وإثباته إلى منهجية معينة، والتي تظهر بمجموعة من الضوابط تحكم عمل الباحث، وبأدوات لا بد من امتلاكها.

ولا شك أن الدراسة العلمية لأي موضوع قانوني لا بد أن تكون محكومة بمنهجية علمية، إلى جانب مجموعة من الخصائص والاهداف أبرزها وعي الباحث القانوني الذي يتجلى من خلال التعامل مع القاعدة القانونية كموضوع للبحث لا كحاكم عليه، فالدراسة القانونية لا تتأتى إلا بمقاربة علمية تهدف إلى فهمه على عدة مستويات من بحث في النص القانوني تركيبا ودلالة وتداولا، إلى بحث في غايته ونشأته وفلسفته وقيمته، وصولا إلى مآلات القانون وآثاره في المجتمع.

وتجسيدا للتعليمات المتلاحقة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ابتداءًبالقرار الوزاري رقم 20-2082 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، إلى القرار الوزاري رقم 1275 الصادر في 2022/09/27 المتعلق بآليات شهادة مؤسسة ناشئة وشهادة براءة الاختراع، وكذا قرار المعالجة الرقمية لأطروحات الدكتوراه، تأتي هذه الندوة لتحديد منهجية البحث في الدراسات القانونية، وتأطير طلبة الطور الثالث ومرافقتهم خلال مراحل انجاز أطروحة الدكتوراه.

وعلى ضوء ما تقدم طرحه تثار الإشكالية التالية:

ما هي الضوابط المنهجية لتحقيق جودة البحث القانوني في ظل التكنولوجيا الرقمية؟

أهداف الندوة التكوينية:

1- طرح إشكالات التكوين العلمي لمرحلة الدكتوراه و البحث في مسائل التقييم خلال السنة الأكاديمية.

2- توضيح كيفية الحصول على النقاط اللازمة لمناقشة أطروحة الدكتوراه من طرف الأساتذة المكونين.

3- مساعدة الطلبة الباحثين على إيجاد أهداف محددة لبحوثهم ودراساتهم.

4- تدريب الطلبة على ابداء الرأي و المناقشة و المشاركة في الملتقيات العلمية و كتابة المقالات الأكاديمية.

برنامج الندوة التكوينية الدكتورالية يوم الثلاثاء: 25أكتوبر 2022 (الساعة التاسعة صباحا)

آليات التحكم في إنجاز البحث القانوني في ظل الرقمنة

	عنوان المداخلة	الأستاذ
1	التكوين في الطور الثالث وشروط إنجاز أطروحة الدكتوراه ومناقشتها في الحقوق	أ. د. نادية ضريفي (مسؤولة لجنة التكوين في الدكتوراه)
2	النشر العلمي في ظل الرقمنة	أ. د. الطيب بلواضح
3	مظاهر استخدام التكنولوجيا الرقمية في البحث العلمي القانوني	د.عادل ذبيح
4	منهجية إعداد البحث القانوني في البيئة الرقمية	د. فريدة بن يونس
5	الأمانة العلمية في الدراسات القانونية	د. ليلى بن حليمة
6	الأمانة العلمية في البحث العلمي	د. فاطمة موساوي
7	استخدامات المناهج العقلية في البحوث العلمية	د. خالد عطوي
8	ضوابط و أهمية المقدمة في أطروحة الدكتوراه -معالم و فنيات-	د. أحمد هلتالي
9	تقنيات منهجية في إعداد أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية	د. نور الدين زبدة
10	إشكالية البحث القانوني وعلاقتها بالعنوان	د. الطيب شردود
11	استخدام المراجع والمواقع الالكترونية	د. جمال الدين ميمون

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
شعبة الحقوق
أ.د/ ضريفي نادية

استمارة مشاركة في اليوم التكويني الدكتورالي لطلبة الدكتوراه الموسوم ب:

الندوة الأولى: آليات التحكم في إنجاز البحث القانوني في ظل الرقمنة يوم 25 أكتوبر 2022

الدكتورة: ليلى بن حليمة
الوظيفة: أستاذ جامعي
الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ التخصص: حقوق
المؤسسة: جامعة محمد بوضياف-المسيلة العنوان: حي 150/70 مسكن وظيفي بالقطب الحضري الجديد
الهاتف: 0662948113 الفاكس:///////
البريد الالكتروني : الشخصي: leilab2862@yahoo.com
المهني: leila.benhalima@univ-msila.dz

لغة المداخلة: لغة عربية

عنوان المداخلة: الأمانة العلمية في الدراسات القانونية.

مقدمة:

لا تتقدم الأمم ولا ترتقي المجتمعات إلا بالتقدم في البحث العلمي بصفة عامة، و البحوث الأصيلة المتكاملة في المجال القانوني بصفة خاصة، بالإضافة إلى الحصول على النتائج العلمية الهامة.

وتعتبر الأبحاث القانونية من الأبحاث العلمية المهمة، نظرا لتأثيرها على المجتمع، ودورها الفعال في تنظيم وتهذيب العلاقات والحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع، فالممارسة العلمية هي ممارسة أخلاقية بالأساس وسلوك الباحث العلمي لا يمكنه أن ينفصل عن سلوكه الأخلاقي الذي يعمل على توجيه وترشيد أفعاله وسلوكياته.

كما تقتضي أخلاقيات البحث العلمي احترام حقوق الآخرين وآرائهم وكرامتهم، سواء أكانوا من الزملاء الباحثين، أم من المشاركين في البحث أم من المستهدفين من البحث، وتتبنى مبادئ أخلاقيات البحث العلمي عامة قيمتي "العمل الإيجابي" و"تجنب الضرر"، وهاتان القيمتان يجب أن تكونا ركيزتي الاعتبارات الأخلاقية خلال عملية البحث.

وفي الحقيقة، إن موضوع الأمانة العلمية وكيفية الحفاظ عليها في حاجة إلى جهود ضخمة من قبل الباحث نفسه والمؤسسات العلمية ومحررو المجلات العلمية ووكالات التمويل والمنظمات التي تنشط في هذا المجال، وبناء عليه سيتم طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الأمانة العلمية في الحفاظ على مصداقية الدراسات القانونية؟

المحور الأول:الإطار المفاهيمي للدراسة

للتعرف على موضوع المداخلة بشكل مبسط لابد من الإشارة أولا إلى مفهوم الأمانة العلمية، وثانيا تحديد مفهوم الدراسات القانونية.

محاضرة لجنة التكوين في الدكتوراه
شعبة الحقوق
أ.د/ ضيف الله نادية

أولا: مفهوم الأمانة العلمية: يشير مصطلح الأمانة العلمية إلى المسؤولية التي يتوجب على جميع منتسبي الوسط الأكاديمي التحلي بها ومن مفاهيمها:

1- تعريف الأمانة العلمية: تعرف الأمانة العلمية بأنها:"التزام الباحث بخصائص المنهج العلمي السليم، وأن يرد كل شيء إلى أصله، وأن يكون أمينا وصادقا في كافة مراحل البحث".[1]

كما يقصد بها "نسب الآراء إلى قائليها الحقيقيين، وتمحيص الآراء المنقولة من مصادر متعددة وذلك لغرض التحقق من صحة النسب".[2]

أو هي "التزام الباحث بخصائص المنهج العلمي السليم، وأن يرد كل شيء إلى أصله، وأن يكون أمينا وصادقا في كافة مراحل البحث".[3]

فالأمانة العلمية في البحث الأكاديمي والقانوني من الأمور الأساسية في تأصيل البحث وعلميته، وذلك في تحديدها مدى الاستفادة من الخبرات العلمية ومدى إمكانية تطورها، فهنا تتمركز الأمانة العلمية على أمرين أساسيين هما:

أ-الإشارة إلى المصدر الذي استفاد منه الباحث في دعم أفكاره وبناء خطوات البحث.

ب- التأكيد على دقة الآراء والأفكار التي استفاد منها الباحث في إنجاز بحثه.[4]

وعليه فالأمانة العلمية هي جوهر البحث العلمي القانوني، فبحسب أمانة الباحث تقوم جودة بحثه القانوني، وهي تعتبر من أخلاقيات البحث العلمي القانوني، فعلى الباحث نقل المعلومات القانونية في بحثه بكل صدق ومصداقية، والإشارة إلى مصادر معلوماته في بحثه وأصحابها، وأن لا ينسبها إلى نفسه.[5]

فمن المهم أن يتبع الباحث العلمي ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني، فهو المسؤول عن توثيق أفكار ومعلومات الآخرين التي يقتبس منها أو يعتمد عليها في دراسته العلمية القانونية.

1- ماجد محمد الخياط، أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، ط1، دار الراية، الأردن، 2010، ص 93.
2- مبروكة عمر محيريق، الدليل الشامل في البحث العلمي، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2008، ص 51.
3- نفس المرجع، ص51.
4- بناني شهرزاد، الأمانة العلمية بين الترسيخ الأخلاقي وحقوق الملكية الفكرية، دراسات معاصرة ،المركز الجامعي، تيسمسيلت- الجزائر-،العدد الرابع، أفريل(2020)، ص26.
5- سقار فايزة، الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية لتجنب السرقة العلمية على ضوء القرار الوزاري رقم933 ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد02، (جوان 2018)، ص34.

2-أهمية الأمانة العلمية: حتى يؤدي البحث العلمي رسالته ويحقق غاياته لا بد من توفر الأمانة العلمية والحصافة والدقة في النقل والتوثيق من المصادر وتوخي النزاهة في تلخيص وتأويل ونقل ما كتبه الكتاب الآخرين، ممن سبق وأن تناولوا الموضوعات محور البحث.

كما تنبع أهمية الأمانة العلمية بما تحمله من مسؤولية رفيعة في تكوين المستقبل وصناعة الأجيال وتشكيل المنظومة القيمية والمعرفية لجميع أفراد المجتمع. وقد أبدعت الأمم المعاصرة طرائق متعددة وأساليب متباينة للحفاظ على الأمانة والنزاهة في جميع مؤسساتها.

ثانيا: مفهوم الدراسات القانونية: إن البحث القانوني هو بحث علمي ظواهره المدروسة لها طابع قانوني، فالبحث القانوني غالبا ما يقوم به محام أو قاض أو طالب دراسات في هذا المجال، أي يجب أن تكون لديه خبرة في كيفية التعامل مع إشكاليات هذا النوع من الأبحاث 1. ومنه سيتم تعريف البحث القانوني، ثم بيان أنواعه وتحديد أهدافه.

مسؤول التكوين في الدكتوراه
شعبة الحقوق
أ.د/ ضريفي نادية

1- تعريف البحث القانوني:

يقصد بالبحث القانوني الدراسات التي تهدف إلى دراسة الظواهر والمشاكل والقضايا المرتبطة بالعلوم القانونية المتنوعة، وهي تستند إلى أحكام معينة وعمل بحثي يحتاج لجهد فكري عالي، يوصل لاحقاً إلى معلومات جديدة أو يجيب على الاستفسارات ويتوصل إلى النتائج المرتبطة بموضوع البحث القانوني.2

كما يعرف البحث القانوني على أنه البحث الذي يدرس القضايا والمشاكل والظواهر المتعلقة في المجال القانوني والتي تتطلب أحكام معينة، وتقصي وجهد فكري، والهدف من هذا البحث إيجاد كافة المعلومات والإجابة على كافة الاستفسارات حول هذه القضايا.

أو هو استقصاء مسألة أو عدة مسائل معينة من نواحي ثلاثة:

أ- المشرع: ويلاحظ مدى دقة تنظيمه لهذه المسألة موضوع البحث، هل سها المشرع عن تنظيمها أو ثمة خلل أو قصور في التنظيم التشريعي لهذه المسألة فينبه الباحث القانوني المشرع ويطالب بالإسراع

1- دون مؤلف،أنواع البحوث القانونية، تم التحرير بتاريخ 2022/02/06 ، تاريخ الزيارة، 2022/10/23.
https://www.bts-academy.com/blog_det.php?page=1892&title=%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9%C2%A0

2- ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني، مجلة مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، تاريخ الزيارة: 2022/10/23.
https://mobt3ath.com/dets.php?page=974&title=%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A

في تنظيمها تلافيا لهذا النقص. وصفوة القول في هذا الشأن أنه يتعين تحديد السياسة التشريعية في مضمار هذه المسألة.

ب- الفقه: وتعرض آراؤه من حيث:

- الآراء التي اتفقت مع وجهة نظر المشرع الوطني والآراء التي اختلفت معه.
- موقف الفقه من سهو المشرع عن تنظيم مسألة ما وهل أعد بدائل يستنير بها المشرع؟

ج- القضاء: وتلاحظ أحكامه من حيث:

- مطابقتها حرفيا لما ورد من نصوص القانون.
- محاولتها لتطوير القانون عن طريق التوسع في التفسير.
- موقفه عند سهو المشرع عن تنظيم مسألة ما ومدى العودة لمبادئ العدالة والإنصاف أو المبادئ العامة للقانون في مثل هذه الحالة، وبعبارة أخرى تحديد السياسة القضائية في المسألة مناط البحث.[1]

مسؤول لجنة تكوين في الدكتوراه
شعبة الحقوق
أ.د/ ضريفي نادية

أي أن البحث القانوني هو أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلا، بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة والوصول إلى الكلية أو العمومية والنهائية، أي التعمق في المعرفة العلمية والكشف عن الحقيقة. وكذلك يهدف إلى الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل مشكلة معينة، وذلك من خلال الاستقصاء الدقيق والتتبع المنظم الدقيق والموضوعي لموضوع المشكلة، ومن خلال إتباع خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات.[2]

2- أنواع البحث القانوني: الأبحاث القانونية متعددة فهي لا تقتصر على نوع معين، فالبعض منها يقوم بها الطلاب لرفع مستواهم العلمي، والبعض الأخر منها يدرس قضايا عالقة، وغيرها من الأنواع لها أهداف أخرى. وتقسم الأبحاث القانونية من حسب المنظور إلى نوعين:

أ- البحث القانوني وفقا للمنظور الداخلي:

- تعتبر الأبحاث القانونية التي يقوم بها المحامون لعملائهم أبحاث ذات منظور داخلي، حيث تعرف الأبحاث القانونية ذات المنظور الداخلي بأنها أبحاث تدرس القانون ضمن إطاره العام ودراسة جميع حيثياته وإجراءاته.

1- موسوعة عريق 2022، تاريخ الزيارة،2022/10/23.
https://areq.net/m/%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A.html

2- موسوعة عريق 2022، نفس الموقع .

- نتائج هذه الأبحاث تستخدم في التطبيق العملي[1].

- ويطلق مصطلح البحث العقائدي على الأبحاث ذات المنظور الداخلي، ويستخدمه المحامون من أجل توجيه حكم القاضي لصالح العميل.

ب- البحث القانوني وفقا للمنظور الخارجي:

- تعتبر الأبحاث القانونية التي يقوم بها الأساتذة في القانون، والعلماء والمختصين ذو الخبرات العالية ذات منظور خارجي، فهدف هذه الأبحاث إصلاح القانون وليس تطبيقه وحسب.

- الأبحاث ذات المنظور الخارجي تهدف إلى فهم القانون وفهم قدرة القانون على خدمة المجتمع وكيفية تحقيق ذلك.

- يطلق مصطلح البحث متعدد التخصصات على الأبحاث التي لها منظور خارجي، حيث يعتمد هذا البحث إضافة للنظم القانونية على مفاهيم وطرق من مجالات علمية مختلفة (كالاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع) وغيرها.

وتصنف أيضا الأبحاث القانونية إلى:

- **البحوث التدريبية:** وهي الأبحاث التي يستطيع الطالب أن يقوم بها بنفسه، وتتألف من:

*- التعليق على النص : ويقصد به دراسة الباحث للبحث الذي أمامه من مضمونه واللغة المستخدمة به وأسلوب كتابته والمصادر المعتمدة في كتابته وغيرها، وذلك بهدف فهم البحث وغايته.

*- التعليق على حكم أو قرار قضائي: ويقصد به معالجة الباحث القانوني لأي حكم صادر عن المحاكم أو الهيئات الاقتصادية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
شعبة الحقوق
أ.د/ ضريفي نادية

*- الاستشارة القانونية .

- **البحوث الفصلية:** ويقصد بالأبحاث الفصلية الدراسة التي يقدمها الطالب في نهاية الفصل والتي تتضمن دراسة وتحليل وتدقيق للمقررات الدراسية التي استند عليها الطالب عند اختياره لموضوع معين[2] .

- **البحوث التطبيقية :** وهي عبارة عن أبحاث تتناول قضية قانونية معينة تحت إشراف محامي، والذي يتم عرضها على القاضي أو مستشار قانوني والذي بدوره يطلق الحكم من الناحية القانونية على القضية.

- **البحوث النظرية:** ويقصد بها الأبحاث التي يقوم الباحث القانوني بدراستها حول حكم معين أو نص قانوني معين يحدث إشكال في تفكير الباحث فيقرر دراسته.

1- أنواع البحوث القانونية، تم التحرير بتاريخ : 06/02/2022، تاريخ الزيارة،2022/10/23.
https://www.btsacademy.com/blog_det.php?page=1892&title=%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9%C2%A0

2- أنواع البحوث القانونية، تم التحرير بتاريخ : 06/02/2022، الموقع السابق.

- الدراسات التي يجريها الباحث بعد التخرج: وهي

*- أبحاث الدبلوم : وهي أبحاث تطلب من طلاب الحقوق في الجامعات من أجل التقديم على الدراسات الأعلى كدراسة الدكتورة.

*- رسائل الماجستير : وتعتبر من الأبحاث المهمة حيث تتناول بحث يتطلب الكثير من الدقة والتحليل، وعلى أساسه تحدد علامة الطالب.

*- رسائل الدكتورة : وتعد من أعلى الدرجات العلمية في أغلب الجامعات، حيث يتناول الطالب بحث مهم يتناول إشكال أو ظاهرة تتطلب النظرة القانونية، حيث يستعرض الطالب في رسالة الدكتورة كل النشاطات والدراسات التي قام بها حتى توصل إلى نتائج دراسته.

كما تقسم الأبحاث القانونية من حيث النطاق المكاني والتحليل العلمي إلى نوعين.

- **البحث المقارن:** ويلجا الباحث إلى مقارنة عدة أنظمة قانونية وطنية وأجنبية، "تشريعية وفقهية وقضائية" يستخرج أوجه التشابه أو التماثل وأوجه الاختلاف أو التباين، ويبين التنظيم القانوني الأمثل للمسألة مناط البحث أو يحاول ابتداع تنظيم أو الإضافة والتطوير لنظام سائد وذلك لجعله أدنى للكمال.

- **بحث غير مقارن :** إذ يكتفي الباحث القانوني في بيان سياسة المشرع الوطني في مسألة ما، وجدير بالذكر أن لجوء الباحث إلى الشرح وتحليل وجهات نظر الفقهاء الوطنيين والمقارنة بينهما لا يضفي على بحثه صفة المقارنة، إذ أن المنهج المقارن لا يكون متبعا إلا عند موازنة النظام القانوني الوطني بأنظمة قانونية أجنبية أخرى وذلك لبيان محاسن النظام القانوني ومساوئه وكذلك الأنظمة الأولى.[1]

مؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
كلية الحقوق
د/ ضريفي نادية

3- أهداف البحث القانوني: على اعتبار أن مقالنا عن الأمانة العلمية في البحث القانوني، فمن المفيد أن نعرف أهم أهداف هذا البحث القانوني وهي:

أ- إيجاد معارف وحقائق لم يسبق وتم اكتشافها.

ب- التأكد من القوانين والحقائق القديمة وقدرتها على معالجة الظواهر الحالية.

ت- دراسة الحقائق والنظريات القانونية في رؤى نظرية جديدة.

ث- التأكد من النتائج التي توصلت إليها الأبحاث الحديثة في مجال القضايا القضائية والقانونية[2].

ج- المحاولة بشكل دائم على تطوير الأبحاث القانونية من ناحية أدواتها المستخدمة في البحث ومن ناحية طرق دراستها في التوصل إلى النتائج[3].

1- موسوعة عريق 2022، الموقع السابق.
2- أنواع البحوث القانونية، تم التحرير بتاريخ : 06/02/2022، الموقع السابق.
3- نفس الموقع.

ح- دراسة القضايا والظواهر التي تتطلب نظرة قانونية وتقديم مقترحات حديثة.

خ- العودة إلى تاريخ القوانين وإعادة تحليلها ودراستها.

د- تقديم اقتراحات قانونية دائما من أجل تحسن وضع المؤسسات والنظم القانونية.

ذ- تقديم اقتراحات دائمة أيضا في مجال كيفية تنظيم المجتمع وواجبات الفرد تجاه القضايا المختلفة وما هي حقوقه.

ر- دراسة أي قانون جديد لمعرفة ما هي إيجابياته وما هي سلبياته.[1]

المحور الثاني: انتهاك الأمانة العلمية في الدراسات القانونية:

يمكن انتهاك الأمانة العلمية في الدراسات القانونية عن طريق مجموعة من الوسائل، ويكون ذلك بعدة أشكال نوردها كما يلي:

أولا:الوسائل التي يمكن أن تنتهك بها الأمانة العلمية: يمكن انتهاك الأمانة العلمية قبل إجراء البحث (عند رسم مخطط البحث) أو بينما يتم العمل عليه أو عند تقديم النتائج ونشرها، ويمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من انتهاكات الأمانة العلمية وهي: الغش والخداع والتظليل وانتهاك حقوق الملكية الفكرية. ومن أمثلة انتهاك الأمانة العلمية:

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
شعبة الحقوق
أ.د/ ضريفي نادية

- تحريف نتائج الدراسات السابقة.
- تقديم النتائج بصورة انتقائية.
- تقديم بيانات وهمية في أعقاب مشاهدة أو تجربة.
- تطبيق أساليب إحصائية بشكل خاطئ عن قصد.
- التفسير غير الدقيق أو التحريف المقصود لنتائج الأبحاث.
- انتحال نتائج أو نشرات صدرت عن الآخرين.
- حذف أسماء المؤلفين المساعدين الذين قدموا مساهمة ملموسة في البحث، أو إضافة أسماء أشخاص لم يشاركوا به أو لم يساهموا بطرق ذات قيمة.
- إهمال القواعد المتبعة في التعامل مع البيانات السرية، وطباعة تصاميم الفحص أو برامج الحاسوب دون إذن.[2]

ثانيا:أشكال انتهاك الأمانة العلمية في البحث القانوني: تصاحب الأمانة العلمية كل مراحل البحث العلمي القانوني لأنه في الأصل يجب أن يكون الباحث أمينا في أداء واجبه البحثي

وتتنوع أشكال انتهاك الضوابط الأخلاقية في الأمانة العلمية حسب ما يلي:

1- ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني، الموقع السابق.

2- جامعة القدس المفتوحة، النشرة الإرشادية الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي،ص11.
https://www.qou.edu/ar/sciResearch/pdf/ethicsOfSR.pdf

1- الاختلاق أو الفبركة: أي أن يختلق الباحث نتائج غير واقعية دون أن يقوم بأي عملية بحثية.

2- التزييف: تزييف النتائج المتعارضة مع نتائجه البحثية عوض أن يعبر أو يعدل في أدواته البحثية.

3- السرقة الكاملة: بأن يسرق الباحث عمل غيره بأكمله بحذف اسم صاحب العمل البحثي وتعويضه باسمه دون أي تغيير في المحتوى أو في الأدوات البحثية.

4- النقل الحرفي للبحث أو جزء منه: (فقرات أو رسوم أو بيانات)، أي أن يقوم الباحث بنقل حرفي للبحث أو جزء منه دون الإشارة إلى المرجع المستخدم، مع عدم التقيد بشروط الاقتباس والنقل من الأعمال العلمية الأخرى، أو أن يلجأ إلى استخدام رسوم بيانية أو صور دون إسنادها إلى أصحابها الأصليين.

5- سرقة مجهود باحثين آخرين: أي أن يلجأ الباحث إلى إسناد عمل بحثي، قام به بالتعاون مع فريق باحثين ونسبه إلى نفسه، مع أن العمل البحثي اشترك في انجازه وتعاون على إتمامه أعضاء آخرون لهم الحق فيه.

6- كتابة قوائم الباحثين المشاركين في العمل البحثي : جرى العرف أن يكتب في الورقة البحثية أسماء الباحثين المشاركين في البحث بناء على الدرجة العلمية أو الأقدمية أو حتى المناصب الإدارية التي يتولاها هؤلاء الباحثين، لكن ضوابط الأمانة العلمية تقتضي أن ترتب الأسماء بناء على إسهام كل باحث في العمل البحثي وحجم المجهود المبذول في انجازه.

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
تخصص الحقوق
أ.د/ ضريوشي لسادية

7- تكرار نشر البحث الواحد أو إرسال البحث لأكثر من جهة نشر : لا يحق للباحث المشاركة بنفس العمل البحثي في أكثر من ملتقى أو نشره في أكثر من مجلة علمية، كما لا يحق للباحث أن يرسل عمله العلمي لأكثر من جهة ناشرة في نفس الوقت.

8- سرقات علمية بأشكال مختلفة: ويندرج ضمن هذه السرقات العلمية إدراج بعض الفقرات الواردة في بحوث غيره من الباحثين مع تغيير في الألفاظ والعبارات المستخدمة وأيضا إدراج فقرات وردت في أعمال سابقة للباحث في بحوث جديدة يراها تخدم بحثه وتدعم أفكاره.[1]

ثالثا:حقوق الباحث القانوني وواجباته:

للباحث القانوني مجموعة من الحقوق، كما تقع عليه مجموعة من الالتزامات نوردها فيما يلي:

1- حقوق الباحث القانوني: يتمتع الباحثون بالحرية الأكاديمية أثناء إجراء بحوثهم ولهم في ذلك:

- الحرية في اختيار موضوع البحث، وتمويله في إطار سياسة الجامعة والأنظمة واللوائح المعمول بها.

1- نسيمة طويل، الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية بين الالتزام والخروق العلمية، كتاب أعمال الملتقى المشترك، الأمانة العلمية، الجزائر العاصمة، 2017/07/11 ،ص43، 44.

- الحرية المسؤولة في الوصول إلى المعلومات المطلوبة لأبحاثهم.

- الحرية في نشر نتائج بحوثهم دون أخذ موافقة الممولين للمشروع، وبما لا يمس أمن ومصلحة البلاد، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.1

2- واجبات الباحث القانوني: من ضمن ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني العديد من الالتزامات التي يتوجب على الباحث القانوني الاهتمام بها ومنها:

أ- الحرص على القيام بدراسته العلمية القانونية بكفاءة عالية وبأعلى جودة ممكنة.

ب- الالتزام بالنشاط البحثي العلمي والابتعاد عن أي نشاط إعلاني أو دعائي لأي غرض شخصي أو انتماء سياسي أو عرقي.

ت- الابتعاد عن الأهواء والآراء الشخصية، والالتزام بالنقد الموضوعي في الدراسة العلمية، مع الالتزام باحترام المشاركين بالبحث والباحثين العلميين الآخرين.

ث- على الباحث القانوني قبل أن يبدأ بإجراءات البحث القانوني التنفيذية والكتابية، أن يتأكد من امتلاكه المقومات المالية والمعرفية والإبداعية التي تسمح له بالقيام بكافة إجراءات البحث القانوني، والوصول به إلى النتائج والحلول المنطقية المثبتة بالأدلة والبراهين.

ج- أن يكون مجال البحث القانوني مرتبط بتخصص الباحث العلمي، وأن يمتلك الخبرة التي تساعده على معالجة الموضوع البحثي.

ح- الالتزام بالنزاهة والأمانة العلمية وبأخلاقيات الباحث العلمي.

خ- حفظ حقوق الآخرين ونتاجهم الفكري والإفصاح عنه بشكل واضح دون أي لبس، وعدم استغلال جهود الآخرين ونسبة معلوماتهم ومجهوداتهم لنفسه.

د- تقديم الشكر والامتنان لجميع المشاركين والمساهمين في إعداد البحث القانوني ونشره.2

المحور الثالث: ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني:

من المهم أن يتبع الباحث العلمي ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني، فهو المسؤول عن توثيق أفكار ومعلومات الآخرين التي يقتبس منها أو يعتمد عليها في دراسته العلمية القانونية، بحيث يشير إلى مصادر بيانات ومعلومات دراسته، مع احترام حقوق الغير وعدم الخداع والتحايل والتضليل في متن البحث القانوني ونتائجه.

وتحت ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني تنضوي عدة مفاهيم، تعبّر عن المحاذير والمسالك التي يعتبر القيام بها انتهاك لحقوق الآخرين ومساس بالأمانة والأخلاقيات العلمية الأكاديمية.3

1- - جامعة القدس المفتوحة، النشرة الإرشادية الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي، الموقع السابق،ص11.
2- ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني، الموقع السابق.
3- ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني ، الموقع السابق.

ونظرا لأن البحث العلمي يمثل ثمرة التفكير البشري في مختلف جوانب المعرفة الإنسانية، ولأن نتائجه تعد أساسا يبني عليه المختصون أنشطتهم العلمية اللاحقة، فقد تم الاتفاق على مجموعة من المعايير الأخلاقية تضبط عمل الباحث وتوجهه وجهة سليمة والتي نجد من أهمها:

أولا: الضوابط المهنية للأمانة العلمية في البحث القانوني:

من ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني التي يجب أن يراعيها الباحث العلمي ما يلي:

1- اختيار الموضوع أو المشكلة القانونية بكل مصداقية ودقة، وتحديد أهداف البحث القابلة للتحقيق والتي تحقق الفائدة للمجتمع وللمجال القانوني الذي ينتمي إليه البحث.

2- تحديد المستلزمات والاحتياجات المادية والبشرية والمالية والزمنية التي يحتاجها البحث القانوني لإنجازه وذلك بشكل علمي دون أية مبالغة.

3- الالتزام بكافة الأنظمة والضوابط المرتبطة بأخلاقيات البحث العلمي.

4- الاشارة الواضحة إلى مصدر أي معلومة يتم إيرادها والاستناد إليها في البحث القانوني، وتوثيقها بالشكل الأكاديمي العلمي السليم.

5- في حال الرغبة بنشر البحث القانوني، يجب نشره بمجلة واحدة وعدم تكرار نشره في أكثر من مجلة علمية محكمة، إلا في حال حصوله على موافقة خطية من الجهة الناشرة.

ثانيا: الضوابط الأخلاقية للأمانة العلمية في البحث القانوني:

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
شعبة الحقوق
أ.د/ ضريفي نادية

تضبط الأمانة العلمية مجموعة من القواعد والأخلاقيات منها:

1- الدقة الكاملة والعناية في فهم أفكار الآخرين ونقلها.

2- الرجوع والاعتماد الدائم على الوثائق الأصلية.

3- الاحترام الكامل والالتزام التام بقواعد الإسناد والاقتباس وتوثيق الهوامش السالفة الذكر.

4- الاعتداد للشخصية واحترام الذات والمكانة العلمية من طرف الباحث.[1]

ثالثا:الضوابط القانونية للأمانة العلمية في البحث القانوني: وتتمثل في:

1- الإيداع القانوني: يمكن تعريف الإيداع القانوني بصورة عامة بأنه:" تدابير حكومية تلزم منتجي كل أنواع المنشورات بإيداع عدد محدد من النسخ من كل منشور في مكتبات معينة أو مؤسسات مماثلة".[2]

1- - بناني شهرزاد، المرجع السابق، ص26.

2- عجلان بن محمد العجلان، نظام الإيداع في المملكة العربية السعودية ، دراسة تحليلية مقارنة، ط1،مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2004، ص5.

كما تحفل المصادر ذات الصلة من معاجم وموسوعات وبحوث متخصصة بتعريفات عدة للإيداع القانوني، حيث عرفه قاموس (هارودز) بأنه:" الطريقة التي بواسطتها تخول قانونيا مكتبات معينة باستلام نسخة أو أكثر من كل كتاب أو منشور آخر يطبع أو ينشر في البلاد.1

2- أهداف الإيداع القانوني: للإيداع القانوني مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

أ- المحافظة على التراث الفكري للدولة.

ب- حماية حقوق التأليف.

ت- توفير مواد للتبادل.

ث- الضبط الببليوغرافي.

ج- توفير معلومات إحصائية عن حركة النشر الوطنية.

ح- تنمية مجموعات المكتبات.

خ- الرقابة على المطبوعات.

د- توفير إمكانية الوصول العالمي للمواد المنشورة.2

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
شعبة الحقوق
أ.د/ ضريفي نادية

الخاتمة:

إن عدم الأمانة في البحوث العلمية يعتبر أسوأ الإختلالات البحثية التي قد تظهر في أي بحث علمي، فهي لا تعتبر فقط سوء استخدام في الأدوات البحثية أو في لغة البحث أو أي خلل منهجي قد يظهر في أداء الباحث، لأن كل الأخطاء السابقة يمكن تجاوزها بالتصويب أو التعديل ماعدا اكتشاف عدم أمانة الباحث في عمله البحثي فهي تستوجب العقاب والردع.

وفي الحقيقة، إن موضوع الأمانة العلمية في مجال الدراسات القانونية، وكيفية الحفاظ عليها في حاجة إلى جهود ضخمة من قبل الباحث القانوني نفسه والمؤسسات العلمية ومحررو المجلات العلمية وكذا وكالات التمويل والمنظمات الناشطة في هذا المجال.

ونخلص من كل ما تقدم إلى القول أن الاعتداء على الأمانة العلمية في الدراسات القانونية جريمة تتنافى مع مبدأ حماية حقوق المؤلف المقررة قانونا ودستورا، ومن ثمة ارتكاب هذه الجريمة هو خرق في الصميم، لحقوق الملكية الفكرية المصونة بتشريعات داخلية و دولية.

وفيما يلي نستعرض أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه المداخلة:

أولا: النتائج:

1- المرجع نفسه، ص 34.

2- بوطورة أكرم، زارع سعيدة، الضوابط الأخلاقية والقانونية لتدعيم الأمانة العلمية في الجامعة الجزائرية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية ، المجلد الثاني، العدد الخامس، (جانفي 2018) ، ص280،270.

1- أن ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني تستلزم من الباحث القانوني أن يلتزم بالعديد من المبادئ والضوابط والالتزامات.

2- لا يمكن للباحث القانوني أن ينسب لنفسه عمل غيره سواء بشكل جزئي أو كلي.

3- الإقرار بأهمية الأبحاث القانونية بأنواعها المختلفة كما تم ذكرها في مقالتنا، حيث أولت جميع الدول أهمية كبيرة لهذه الأبحاث، وأخذ الباحثين القانونين على اختلاف مناطقهم الاطلاع على أبحاث بعضهم البعض من أجل تطوير النظم القانونية نحو مجتمع وعلاقات أفضل.

ثانيا: التوصيات :

1 - ضرورة توعية الأسر بالعمل على تنشئة الطفل على مبدأ الأمانة وأن تكون سلوكا في حياة الفرد، بحيث تكون الأمانة سلوكاً للمجتمع ككل.

2 - ضرورة تفعيل دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ومؤسسات المجتمع المدني لبث الوعي داخل المجتمع بأهمية الأمانة العلمية وحفظ حقوق الآخرين.

3 - قيام الجامعات ومراكز الأبحاث بدورها في مجال الأمانة العلمية.

4 - الحرص على تطبيق الأنظمة المتعلقة بحفظ حقوق الملكية الفردية.

5 - ضبط مراكز خدمة الطالب ومراقبة خدمة تنفيذ الأبحاث العلمية.

6 - ضرورة الاهتمام بإيضاح الجانب الشرعي في السرقات العلمية.

7 - ضرورة تكثيف البرامج التوجيهيَّة في الجامعات من خلال التوعية بأساليب الانتحال العلمي حتى لا يقع فيها الباحث المبتدئ.

8- ضرورة إنشاء مراكز الأبحاث والدراسات المعنيَّة برصد السرقات العلمية، والتعقيب عليها، والتشهير بمن ارتكبها.

9 - ضرورة تكثيف عقد الدورات والمحاضرات لتعريف الطلبة والباحثين بأبجديات وتقنيات البحث العلمي الضرورية، والتعرف على الأساليب والطرق الممكنة التي تجنبهم من الوقوع في السرقة العلمية قدر الإمكان.

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
شعبة الحقوق
أ.د/ ضريفي نادية